

## القانون الدولي للبيئة

أصبح تهديد البيئة لمختلف مصادر التلوث خطراً دولياً عاماً ومن ثم أصبحت الحاجة ماسة إلى إرساء قواعد قانونية عالمية واجبة الاحترام والالتزام لحماية بيئة الإنسان من الفناء () وقد بدأت محاولات وضع مبادئ لمكافحة التلوث فى الإطار القضائى ثم تزايدت المعاهدات الدولية الثنائية والجماعية التى عنيت عناية خاصة بهذا الظاهرة مما أدى إلى زيادة الوعى البيئى والاهتمام التشريعى بالظاهرة وكذلك تشديد قواعد المسؤولية عن الأضرار التى تلحق بالبيئة ()

ويهتم القانون الدولي لحماية البيئة من التلوث بالمخاطر الوطنية التى تنشأ من داخل الدول وتضر بغيرها كالأمطار الحمضية، كما يعنى بصور التعاون الدولي لحمل هذه المشكلة العالمية ومن ناحية ثالثة يهتم هذا القانون الجديد بالربط بين حماية البيئة من التلوث وحقوق الإنسان وأخيراً يحاول هذا القانون أن يواجهه التحدى الحقيقى وهى إقامة التوازن بين مقتضيات مكافحة التلوث ومتطلبات التنمية ()

وقد بات الإجماع منعقداً فى الفقه الدولي على أن التلوث هو إدخال الإنسان بشكل مباشر أو غير مباشر للمواد أو عناصر الطاقة إلى البيئة بشكل يودى إلى إنتاج آثار ضارة بدرجة تهدد صحة الإنسان وتضر بالمواد الحية والنظم البيئية وتعرقل المرافق والخدمات والتسهيلات وغيرها من الاستخدامات المشروعة للبيئة ()

## القواعد الأساسية لقانون حماية البيئة

### (1) مبدأ لا ضرر ولا ضرار :

وهو مبدأ عرفته الشريعة الإسلامية منذ 15 قرناً وكان الأصل حتى نهاية القرن التاسع عشر أن الدولة تتمتع بحرية مطلقة مادامت تصرفاتها داخل أراضيها () ولكن هذا المبدأ الذى كرس السيادة المطلقة انعكاساً لتقاليد ذلك الزمان وعبر عنه المدعى العام الأمريكى هارمون (Harmon) قد تخلى عن جموده وصار يعترف بسيادة الدولة وحريتها فى التصرف بشرط ألا تضر بغيرها وقد بدأ هذا المبدأ يتبلور فى إطار قانون الأنهار الدولية

عندما أكدت المحكمة الدائمة للعدل فى قضية اللجنة الدولية لنهر (Oder) عام 1929 أن هناك وحدة للمصالح بين الدول النهرية وتتساوى فى إستخدام المجرى دون تمييز ثم تأكد هذا المبدأ فى قضية جزر بالماس (Palmas) حيث قررت المحكمة أن مفهوم السيادة الإقليمية ينطوى على إلترام بأن تحمى الدول داخل أراضيها مصالح الدول الأخرى 0

وشدد حكم التحكيم فى قضية (Trail Smelter) عام 1941 على أنه لايجوز للدولة أن تستخدم إقليمها بشكل يهدد بالضرر إقليم وممتلكات الآخرين ثم إستكمل الجانب الثالث لهذا المبدأ فى حكم محكمة العدل الدولية فى قضية مضيق كورفو عام 1949 حيث قررت أنه لايجوز للدولة وهى مدركة لذلك بأن يستخدم إقليمها فى أعمال تضر بحقوق الدول الأخرى 0 وأخيرا تأكد هذا المبدأ فى المادة 192 فى إتفاقية قانون البحار لعام 1982 وكان المبدأ رقم 21 من إعلان استوكهولم لعام 1972 قد أكد على هذا المبدأ أيضا 0

## (2) مبدأ مسئولية الدولة عما تسببه من أضرار :

سواء تسبب فى تلك الأضرار موظفوها الرسميون أو من يقيمون على أراضيها من الأفراد الوطنيين أو الأجانب أو الشركات على أساس أن للدولة سلطان على كل من يقيم فى إقليمها وقد تأكد هذا المبدأ فى عدد من الوثائق الدولية منها المادة 6 من إتفاقية الفضاء الخارجى عام 1967 كما أن لجنة القانون الدولى قد خصصت جزءا من أعمالها حول قواعد المسئولية الدولية عن الأضرار التى تنشأ عن أفعال مشروعة لمعالجة المسئولية عن الضرر البيئى 0

## (3) التعويض عن الضرر :

وهو نتيجة لمبدأ المسئولية عنه غير أن التعويض يرتبط إما بقدر الضرر وإما بقدر المسئولية عن إحداثه على ما هو معلوم فى نظرية المسئولية ولكن العمل الدولى يتجه بشكل ظاهر إلى تأكيد مسئولية الدولة المطلقة عن أعمالها وما يحدث فى إقليمها على النحو الذى عكسته إتفاقية قانون البحار لعام 1982 ولو أن القضاء الدولى قد تردد بين إتجاهه إلى إقرار المسئولية المطلقة أو المحدودة 0 ولكن القضاء واضح فيما يتعلق بأن الضرر المولد للمسئولية يجب أن يكون جسيما وسواء لحق بالممتلكات أو بالمواد الحية

أو بالتسهيلات والمرافق إلا أنه يشترط أن يحدث الضرر بالفعل ولا تسترتب المسؤولية لمجرد توفر احتمال حدوث ذلك الضرر 0

#### (4) واجب الامتناع عن أحداث الضرر :

وهو المضمون الأول للالتزام بحماية البيئة من التلوث وجاء هذا المبدأ واضحاً فى عدد كبير من الوثائق من بينها المادة 13 من إتفاقية بازل 1989 حول مكافحة التلوث الناجم عن النفايات الدولية 0

#### (5) واجب التعاون الدولى فى مجال حماية البيئة :

أشار إليه المبدأ رقم 24 لإعلان ستوكهولم وحكم المحكمة فى قضية كورفو والمادة 108 من إتفاقية قانون البحار لعام 1982 0

#### (6) واجب التشاور المسبق :

وكذلك الإخطار المسبق خاصة إذا علمت الدولة بخطر قائم يهدد البيئة وقد تأكد هذا الالتزام فى إتفاقية دول الشمال حول حماية البيئة البحرية من التلوث عام 1974 وغيرها من الوثائق ويرتبط بهذا الالتزام واجب إجراء التجارب لإختبار أثرها على البيئة وقد أكدت على هذا الواجب المادتان 204، 206 من إتفاقية قانون البحار لعام 1982 0

وإستجابة لنشأة القانون الدولى لحماية البيئة نشطت الحركة التشريعية فى مختلف الدول لإحكام حلقة التعاون الدولى فى هذا المجال وقد شمل الإهتمام التشريعى الدولى والوطنى مختلف مجالات ومكانم أخطار البيئة وأهمها ستة مجالات رئيسية وهى التلوث المناخى والتلوث البحرى بمختلف مصادره الجوية والبحرية والبرية وسمخونة المناخ وتآكل طبقة الأوزون والأخطار الناجمة عن المواد النووية ومختلف المواد الإنشطارية وتخزينها ونفاياتها وتهديد الحياة البرية للمحافظة على التنوع البيئى ومختلف الأنواع البرية 0 (Wild Life Species)

#### (7) مصادر القانون الدولى لحماية البيئة :

هناك مالا يقل عن 300 إتفاقية دولية لحماية مختلف مظاهر البيئة من التلوث وقد نشر برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة الذى نشأ عقب مؤتمر ستوكهولم حول البيئة البشرية عام 1972 ملخصا لهذه الإتفاقيات ويتم تجديده كل عام 0

كما أن العرف الدولى صار مصدرا أساسيا ثانيا بل إن قواعد حماية البيئة من التلوث قد أصبحت منذ منتصف السبعينات على الأقل من قواعد النظام العام الدولى التى ترخص بتعقب مرتكبى جرائم البيئة وإن كان الإختصاص الجنائى فى هذا المجال على أساس دولى لا يزال بحاجة إلى تأكيد حيث لا تزال الدول تحرص على محاكمة مواطنيها الذين يرتكبون مخالفات بيئية من الخارج 0

ومن ناحية ثالثة فهناك مبادئ عامة للقانون تتبلور من خلال الأحكام القضائية الدولية والوطنية والتشريعات فى الدول المختلفة والتى تتفق كلها على تأكيد الحماية الواجبة للبيئة بمفهومها الموحد 0

### وأهم الإتفاقيات الدولية فى مجال حماية البيئة من التلوث هى:

(1) فى مجال حماية البيئة من التلوث الجوى : إتفاقية جنيف حول التلوث الجوى الطويل المدى عبر الحدود (Long-Range-Transboundary Air Pollution) عام 1979 وقد ألحق بهذه الإتفاقية بروتوكولان : الأول هو بروتوكول هلسنكى عام 1985 بشأن تخفيض معدل السلفور المنبعث أو تدفقه عبر الحدود بنسبة لا تقل عن 30% والثانى هو بروتوكول صوفيا عاصمة بلغاريا عام 1988 بشأن تحديد إشعاعات أكسيد النتروجين 0 وقد أبرم الإتحاد الأوروبى عددا من الوثائق فى هذا المجال وأصدر عددا من التوجيهات بشأن عوادم السيارات 0

### (2) الأنشطة البالغة الخطر Ultra-Hazardous :

رأى البعض أنها جزء منفرد ومستقل فى إطار القانون الدولى للبيئة تسرى فيه مبادئ المسؤولية المطلقة والمحدودة ولكن لا يزال تعريف هذه الأنشطة غير مستقر وإن كانت تدور حول الآثار الخطيرة التى يحتمل أن تنشأ من الضرر أكثر من احتمال حدوث التلوث من هذا النشاط 0 فالتركيز ينصب على الخطر الاستثنائى للضرر عبر الحدود فتكون الدولة التى يقع النشاط على إقليمها مسؤولة مسؤولية موضعية بصرف النظر عن مسؤوليتها عن الخطأ وهذا الاستثناء على المبدأ العام يمكن تبريره بالرغبة فى نقل عبء

الإثبات عن الضرر من الضحية إلى الدولة وتعالج هذه الأنشطة الإتفاقية الخاصة بالمسئولية الدولية عن الضرر الذى تسببه الأجسام الفضائية عام 1972 حيث تقررّت المسئولية المطلقة للدولة التى تطلق هذه الأجسام عن دفع التعويض عن الضرر المترتب على إطلاق هذه الأجسام على سطح الأرض<sup>0</sup>

### (3) الأنشطة النووية :

إتفاقية حظر التجارب النووية فى الفضاء والجو والماء 1963 وإتفاقية حظر إنتشار الأسلحة النووية 1968 ومنذ حادث تشيرنوبيل فى الإتحاد السوفيتى تزايد اهتمام العالم بحظر الأنشطة النووية على البيئة فأبرمت الإتفاقية الدولية بشأن المساعدة فى حالات الطوارئ النووية عام 1986<sup>0</sup>

وقد ألزمت إتفاقية جنيف الخاصة بأعلى البحار عام 1958 الدول بأن تأخذ فى الإعتبار تعليمات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى شأن منع التلوث من البحار الناتج عن القاء النفايات النووية<sup>0</sup>

وكان مبدأ تبادل المعلومات النووية المؤثرة على البيئة قد ظهر فى الإتفاقات الثنائية منذ عام 1966 بين فرنسا وبلجيكا 1966 ، وسويسرا وألمانيا 1978 ، وفرنسا وبريطانيا 1983 ولكن عجز موسكو عن تقديم معلومات خلال حادث شرنوبيل دفع إلى إبرام إتفاقية فيينا حول الإخطار المبكر عن الحوادث النووية عام 1986  
(Early Notification of Nuclear Accident)<sup>0</sup>

وأكملت الدول النووية الخمس عدم سريان الإتفاقية على الحوادث النووية العسكرية ببيانات حول التطبيق الإختياري لها فى هذه الأحوال ، كما أبرمت على هامشها العديد من الإتفاقات الثنائية<sup>0</sup>

ومن الإتفاقيات المبكرة الخاصة بتقديم المساعدة فى أحوال حوادث الإشعاع النووى إتفاقية المساعدة المتبادلة لدول الشمال عام 1963 كما أنشأت الأمم المتحدة مكتب الإغاثة فى أحوال الكوارث عام 1972 لتقديم المساعدة والتخطيط لما قبل الكارثة ثم أبرمت الوكالة عام 1977 مع هذا المكتب لتنسيق المساعدة

وكان حادث شرنوبيل ايضا قد دفع إلى إبرام إتفاقية أخرى هي إتفاقية فيينا حول المساعدة فى أحوال الحوادث النووية أو الطوارئ الإشعاعية 0

#### (4) أما المسؤولية المدنية:

فتعطيها إتفاقات دولية عديدة مثل إتفاقية باريس حول مسؤولية الطرف الثالث فى مجال الطاقة النووية عام 1960 وإتفاقية بروكسل المكملة لها عام 1963 وإتفاقية فيينا حول المسؤولية المدنية عن الضرر النووى عام 1963 ، وإتفاقية بروكسل حول المسؤولية عن محركات السفن النووية عام 1962 ، وقد أخذت كلها بمبدأ المسؤولية المدنية المحدودة بمبلغ 1500 مليون فرنك ذهب لكل حادث نووى0

#### (5) النفايات النووية :

عندما تفاقمت مشكلة النفايات النووية وحوادث إلقائها أمام شواطئ الدول النامية أو دفنها فى أراضيها إهتم المجتمع الدولى بمعالجة هذه المشكلة فأبرمت إتفاقيتان فى هذا الصدد وبعد صدور عدد من القرارات من منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي حول حركة وتصدير النفايات النووية الضارة عبر الحدود والتخلص منها Control of Transboundary of Hazardous Wastes التى تلزم الدول الأطراف بحظر نقل النفايات الضارة إلى دول تحظر نقل هذه النفايات بإتفاق الدولتين 0

وفى عام 1990 أعدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية دليلا للسلوك حول حركة النفايات المشعة عبر الحدود الدولية بنفس المعنى السابق 0

#### (6) التلوث البحرى :

حيث تحكمه إتفاقات متعددة بشأن التلوث من السفن ومن المصادر الأرضية والتلوث فى مساحات البحر المختلفة والتعاون فى مجال التلوث 0 وتشرف على تطبيق هذه الإتفاقيات المنظمة البحرية الدولية الإستشارية0

#### (7) ارتفاع حرارة الكرة الأرضية وتآكل طبقة الأوزون :

وتحكمها إتفاقية فيينا حول حماية طبقة الأوزون عام 1985 التى أبرمت حولها عدد من البروتوكولات الخاصة بمعدلات إنتاج المواد المسببة لتآكل طبقة الأوزون . والتعاون

فى هذا المجال 0 وفى عام 1987 أبرم بروتوكول مونتريال حول المواد التى تؤدى إلى  
تآكل طبقة الأوزون وتم تعديله فى 1990 بحيث يتم التقليل من إنتاج هذه المواد حتى  
عام 2000 0